المجلد ٩ العدد ٢ (أبريل) ٢٠٢٥	مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل
Website: https://mbddn.journals.ekb.eg/	الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني ٤٤٥٠ - ٢٦٨٢
E-mail: afr.journal@aswu.edu.eg	© تصدر عن معهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل - جامعة اسوان - جمهورية مصر العربية
العلاقات الصينية - السودانية: الآثار والنتائج	
China-Sudan Relations: Impacts and Outcomes	
زهيرة عبد الرحيم بسطاوى إبراهيم* (١)، عبد الرحيم أحمد محمد خليل (٢)	
(١)	المؤلف المختص*: باحث دكتوراه سياسة، قسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان.
(٢)	أستاذ العلوم السياسية ووكيل كلية التجارة جامعة أسيوط

الملخص

شهدت العلاقات بين الصين والسودان تطورًا كبيرًا منذ أواخر القرن العشرين، حيث أصبحت الصين الشريك الاقتصادي الأبرز للسودان، خاصة في قطاعات النفط والبنية التحتية. تعتمد هذه العلاقة على مبدأ المصالح المتبادلة دون شروط سياسية، مما جعل الصين حليفًا استراتيجيًا للسودان خلال فترات العزلة الدولية. تهدف الدراسة إلى تحليل تطور هذه العلاقة عبر مراحلها المختلفة، وتقييم أثرها على الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في السودان، مع التركيز على التغيرات التي طرأت بعد انفصال جنوب السودان وتراجع الدور الصيني. كما تستعرض الدراسة التحديات التي واجهتها الشراكة وتقدم توصيات لتطوير العلاقات المستقبلية بما يخدم مصالح السودان الوطنية.

الكلمات المفتاحية: الصين، السودان، السياسة الخارجية، النفط، الاستثمار، أفريقيا، التنمية.

Abstract:

The relationship between China and Sudan has witnessed significant development since the late 20th century, with China becoming Sudan's foremost economic partner, particularly in the oil and infrastructure sectors. This relationship is based on mutual interests without political conditions, positioning China as a strategic ally for Sudan during periods of international isolation. This study aims to analyze the evolution of this relationship through its various stages and assess its impact on Sudan's political stability and economic development, focusing on the changes following South Sudan's secession and the decline of China's role. The study also

highlights the challenges faced in this partnership and provides recommendations for future cooperation that better serve Sudan's national interests.

Keywords: China, Grand Ethiopian Renaissance Dam, Ethiopia, economic influence, Belt and Road

المقدمة:

تُعد العلاقات بين السودان وجمهورية الصين الشعبية نموذجًا معبرًا عن التحولات في السياسة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث اتجهت العديد من الدول النامية، ومنها السودان، نحو تنويع شركائها الدوليين بعيدًا عن المحاور التقليدية. بدأت العلاقات الدبلوماسية بين الخرطوم وبكين في عام ١٩٥٩، لكنها شهدت تطورًا ملحوظًا منذ تسعينيات القرن العشرين، بالتزامن مع تزايد العزلة الدولية المفروضة على السودان نتيجة للعقوبات الغربية، واندلاع النزاعات الداخلية.

اعتمدت الصين في تعاملها مع السودان على سياسة خارجية تستند إلى مبادئ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول" و"المنفعة المتبادلة"، وهو ما جعلها شريكًا استراتيجيًا للحكومات السودانية المتعاقبة، خاصة في مجالات الطاقة والبنية التحتية. وقد لعبت الاستثمارات الصينية، ولا سيما في قطاع النفط، دورًا محوريًا في تعزيز هذه العلاقة، إذ أصبحت الصين من أكبر المستوردين للنفط السوداني ومصدرًا رئيسيًا للتمويل والمشروعات التنموية.

ومع ذلك، لم تخلُ هذه العلاقة من الانتقادات والجدل، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، خصوصًا في ظل الأزمات الكبرى التي شهدتها السودان مثل أزمة دارفور، وانفصال جنوب السودان في عام ٢٠١١، وما رافقهما من تساؤلات حول دور الصين ومواقفها السياسية والاقتصادية. فقد طُرحت تساؤلات حول مدى التزام الصين بمبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، وتأثير مصالحها الاقتصادية على السيادة الوطنية السودانية.

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل السياسة الصينية تجاه السودان من منظور المصالح المتبادلة، وتقييم أثر هذه السياسة على طبيعة العلاقات الثنائية بين البلدين، مع التركيز على الأبعاد السياسية والاقتصادية والاستراتيجية. كما تهدف إلى استكشاف ما إذا كانت هذه العلاقة تمثل نموذجًا للتعاون البناء، أم أنها تعكس اختلالًا في موازين المصالح يضع السودان في موقع التبعية.

إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى ساهمت السياسة الصينية في دعم الاستقرار والتنمية في السودان، وما حدود هذه الشراكة في ظل المتغيرات الجيوسياسية الإقليمية والدولية، خصوصاً بعد تراجع الاعتماد الصيني على النفط السوداني؟

أهداف الدراسة:

- تحليل أبعاد ومكونات السياسة الصينية تجاه السودان.
- تقييم تأثير الشراكة الاقتصادية على التنمية الوطنية.
- استكشاف مدى التوازن في العلاقة بين البلدين.
- رصد تحولات الدور الصيني بعد عام ٢٠١١.
- تقديم رؤى مستقبلية لعلاقات أكثر توازناً.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من خلال:

- موقع السودان الاستراتيجي في شرق أفريقيا.
- التنافس الدولي على الموارد والنفوذ في القارة.
- الحاجة لفهم تأثيرات الاستثمارات الأجنبية على السيادة الوطنية.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، مع استخدام البيانات الثانوية من الوثائق الرسمية، والدراسات الأكاديمية، وتقارير المنظمات الدولية، والمقالات الصحفية الموثوقة.

- وتتكون هذه الدراسة من خمسة مباحث على النحو الآتي:
- **المبحث الأول: الإطار النظري والمنهجي.**
- **المبحث الثاني: تطور العلاقات الصينية - السودانية.**
- **المبحث الثالث: أبعاد التعاون بين السودان والصين.**
- **المبحث الرابع: التحولات في الدور الصيني في السودان.**
- **المبحث الخامس: تقييم العلاقة الصينية - السودانية.**
- وفيما يلي نتناول كل مبحث سابق كما يلي:

المبحث الأول: الإطار النظري والمنهجي

أولاً: الإطار النظري:

ترتكز هذه الدراسة على دمج عدد من الأطر النظرية لفهم وتحليل السياسة الصينية تجاه السودان، وتقييم طبيعة العلاقة بين البلدين في ضوء المصالح المتبادلة والاختلافات المحتملة في ميزان القوى: النظرية الواقعية في العلاقات الدولية:

تُعد النظرية الواقعية من أبرز النظريات التي تفسر سلوك الدول في النظام الدولي، حيث تفترض أن الدول تسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق مصالحها الوطنية، خصوصاً الأمنية والاقتصادية، في بيئة دولية تتسم بالفوضى وانعدام السلطة المركزية.^١

ومن هذا المنظور، يمكن فهم السياسة الصينية تجاه السودان على أنها تعبير عن مصالح استراتيجية، تتعلق بتأمين مصادر الطاقة، وتوسيع النفوذ الاقتصادي والسياسي في أفريقيا، دون أن تكون الاعتبارات القيمة مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان ضمن أولوياتها.^٢

نظرية التبعية (Dependency Theory):

تقدم هذه النظرية، التي ظهرت ضمن أدبيات المدرسة الماركسية، تفسيراً للعلاقات غير المتكافئة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية.

تفترض النظرية أن الدول النامية غالباً ما تجد نفسها في موقع التبعية الاقتصادية والتقنية، نتيجة لاعتمادها على الاستثمارات الأجنبية والأسواق الخارجية.^٣

وفي هذا السياق، يمكن تحليل العلاقة بين السودان والصين باعتبارها نموذجاً قد يعكس نوعاً من "التبعية الجديدة"، حيث تعتمد الخرطوم على التمويل والمشاريع الصينية، مما قد يؤدي إلى اختلال في ميزان المصالح والسيادة الاقتصادية.^٤

ثانياً: أدوات التحليل والمنهجية:

تعتمد هذه الدراسة على مزيج من أدوات التحليل في مجال العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، ويمكن تلخيصها كما يلي:

Shinn, D. H., & Eisenman, J. (2012). *China and Africa: A Century of Engagement*. University of Pennsylvania Press¹

Alden, C. (2007). *China in Africa*. Zed Books²

أبو زيد، محمد. (٢٠١٤). العلاقات السودانية - الصينية: الواقع والآفاق. مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٨، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية³

Power, M., Mohan, G., & Tan-Mullins, M. (2012). *China's Resource Diplomacy in Africa: Powering Development?* Palgrave Macmillan⁴

تحليل السياسة الخارجية (Foreign Policy Analysis):

تُستخدم لفهم كيفية تشكل وصنع القرار السياسي في البلدين، وخاصة دوافع الصين في بناء علاقتها مع السودان، وانعكاسات ذلك على سياسة الخرطوم الخارجية.¹

تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية:

يُستخدم لفحص طبيعة التبادل التجاري، الاستثمارات، وأشكال التعاون الاقتصادي بين الطرفين، وتحديد ما إذا كانت العلاقة مبنية على التكافؤ والمنفعة المتبادلة، أم تعزز نمط التبعية.¹

أما التحليل، فيُستخدم لتفسير الأبعاد المختلفة لهذه العلاقة وربطها بالأطر النظرية.

كما يتم استخدام بعض أدوات المنهج المقارن لمقارنة العلاقات الصينية مع السودان بنماذج مشابهة في دول أفريقية أخرى، بهدف إبراز السمات المشتركة أو الفروقات.²

المبحث الثاني: تطور العلاقات الصينية – السودانية

تُمثل العلاقات الصينية-السودانية نموذجًا لتحول العلاقات الدولية بين الدول النامية والقوى الصاعدة، وقد مرت هذه العلاقة بثلاث مراحل رئيسية، تعكس كل منها تغيرات داخلية في السودان وتطورات استراتيجية في السياسة الخارجية الصينية.³

أولاً: المرحلة التأسيسية (1959 – 1989):

بدأت العلاقات الدبلوماسية بين السودان وجمهورية الصين الشعبية رسميًا في عام ١٩٥٩، لتكون من أقدم العلاقات بين الصين ودولة أفريقية. تميزت هذه المرحلة بطابع سياسي وأيديولوجي أكثر من كونها علاقة اقتصادية أو استراتيجية.⁴

- الدعم السياسي المتبادل: حرص السودان خلال هذه المرحلة على دعم مبدأ "الصين الواحدة"، ورفض الاعتراف بتايوان، رغم الضغوط الغربية. كما تبادل البلدان الدعم في المحافل الدولية، وخاصة في قضايا (decolonization) إنهاء الاستعمار.

حسن، عبد الرحيم. (٢٠١٨). الصين في أفريقيا: شريك تنموي أم قوة استعمارية جديدة؟ الخرطوم: المركز السوداني للبحوث والدراسات الاستراتيجية.¹

Shinn, D. H., & Eisenman, J. (2012). China and Africa: A Century of Engagement. University of Pennsylvania Press 1

Taylor, I. (2011). The Forum on China–Africa Cooperation (FOCAC). Routledge 2

أبو زيد، محمد. (٢٠١٤). العلاقات السودانية – الصينية: الواقع والأفاق. مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٨، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.³

4موسى، هاشم. (٢٠١٧). البعد السياسي والاقتصادي للعلاقات السودانية الصينية. مجلة العلوم السياسية، جامعة النيلين، العدد ١٠

- العلاقات الثقافية والتعليمية: شهدت هذه الفترة تبادلاً محدوداً للوفود الطلابية والثقافية، وافتتاح برامج دراسية ومنح جامعية صينية للطلاب السودانيين، في إطار تعزيز التقارب الدبلوماسي¹.
- الطابع المحدود للتعاون الاقتصادي: كانت الإمكانيات الاقتصادية لكلا الطرفين محدودة في تلك الفترة، حيث لم تتجاوز العلاقات التجارية نطاق التبادل السلعي البسيط وبعض المساعدات التنموية².

ثانياً: مرحلة الصعود الاستثماري (2010 - 1990):

شهدت هذه المرحلة نقلة نوعية في العلاقات الثنائية، نتيجة لعوامل محلية ودولية:

- السياق السوداني: فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات مشددة على نظام الرئيس عمر البشير، متهمه إياه بانتهاك حقوق الإنسان، خصوصاً في دارفور. في هذا السياق، لجأ السودان إلى البحث عن شركاء غير غربيين، فوجد في الصين حليفاً استراتيجياً³.
- التوجه الصيني نحو أفريقيا: بالتوازي مع انطلاق مبادرة "الانفتاح على الخارج" الصينية، بدأت بكين تنظر إلى أفريقيا كمصدر مهم للطاقة والأسواق. وقد شكّل السودان فرصة مثالية بسبب احتياطاته النفطية غير المستغلة⁴.
- الاستثمار في قطاع النفط: دخلت الشركات الصينية، وعلى رأسها شركة الصين الوطنية للبترول (CNPC)، بقوة إلى السوق السوداني، وشاركت في استخراج النفط، وبناء مصافي التكرير، وأنابيب النقل، وميناء التصدير في بورتسودان.
- مشاريع البنية التحتية: ساهمت الصين في تمويل وتنفيذ مشاريع تنموية كبيرة مثل سد مروي، ومشاريع طرق وكهرباء، مما عزز من حضورها داخل السودان.
- دبلوماسية عدم التدخل: تمسكت الصين بمبدأ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية"، وهو ما جعلها شريكاً مفضلاً لحكومة البشير، في وقت كانت تواجه فيه عزلة دولية.

حسن، عبد الرحيم. (٢٠١٨). الصين في أفريقيا: شريك تنموي أم قوة استعمارية جديدة؟ الخرطوم: المركز السوداني للبحوث والدراسات الاستراتيجية

2. مركز الدراسات الاستراتيجية السوداني. (٢٠١٣). الاستثمارات الصينية في السودان: الفرص والتحديات. سلسلة أوراق سياسات، الخرطوم Alden, C. (2007). China in Africa. Zed Books 3

Shinn, D. H., & Eisenman, J. (2012). China and Africa: A Century of Engagement. University of Pennsylvania Press 4

ثالثاً: مرحلة ما بعد انفصال جنوب السودان (2011 – 2024):

مع انفصال جنوب السودان في يوليو ٢٠١١، فقد السودان حوالي ٨٠% من احتياطاته النفطية، مما أثر سلبيًا على المصالح الصينية:

- انخفاض الأهمية النفطية للسودان: أدى فقدان النفط إلى تراجع اهتمام الصين بالسودان كمصدر رئيسي للطاقة، وتحول اهتمامها نحو جنوب السودان، الذي ورث الحقول الأساسية¹، رغم التحديات الأمنية والسياسية في جوبا.
- تنوع الشركاء: بدأت الصين في هذه المرحلة بتوسيع شبكة شراكاتها في أفريقيا وآسيا الوسطى وأميركا اللاتينية، ضمن مبادرة "الحزام والطريق"²، مما قلل من مركزية السودان في استراتيجيتها.
- الاستمرار في بعض المشاريع: رغم التراجع النسبي، استمرت الصين في تنفيذ بعض المشاريع التنموية في السودان، لا سيما في مجالات الاتصالات والبنية التحتية، ولكن بوتيرة أقل من العقد السابق³.
- الدور الصيني في الوساطة: برز دور الصين أحيانًا في الوساطة بين السودان وجنوب السودان بشأن قضايا النفط والحدود، بما يعكس تحولًا في طبيعة العلاقة من شراكة اقتصادية إلى شراكة أكثر دبلوماسية.

المبحث الثالث: أبعاد التعاون بين السودان والصين

شهدت العلاقات الثنائية بين السودان والصين توسعًا ملحوظًا في مختلف المجالات، ما يعكس تنوع الشراكة وتعدد أبعادها السياسية والاقتصادية والعسكرية⁴. وفيما يلي استعراض لأبرز هذه الأبعاد:

أولاً: التعاون في مجالي الاقتصاد والطاقة:

يُعد قطاع الاقتصاد والطاقة أحد أبرز ركائز العلاقة بين البلدين، خاصة منذ تسعينيات القرن الماضي، حيث لعبت الصين دورًا محوريًا في تطوير البنية الاقتصادية للسودان من خلال: تطوير صناعة النفط:

Taylor, I. (2011). The Forum on China–Africa Cooperation (FOCAC). Routledge 1
Shinn, D. H., & Eisenman, J. (2012). China and Africa: A Century of Engagement. University of Pennsylvania Press 2
3مركز الدراسات الإستراتيجية السوداني. (٢٠١٣). الاستثمارات الصينية في السودان: الفرص والتحديات. سلسلة أوراق سياسات، الخرطوم
أبو زيد، محمد. (٢٠١٤). العلاقات السودانية – الصينية: الواقع والأفاق. مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٨، مركز الأهرام للدراسات السياسية
4والاستراتيجية

ساهمت الشركات الصينية، وعلى رأسها "الشركة الوطنية الصينية للبترول" (CNPC)، في اكتشاف واستغلال حقول النفط في جنوب ووسط السودان.

كما شاركت في بناء مصافي التكرير، مثل مصفاة الخرطوم، مما مكّن السودان من تصدير النفط لأول مرة عام ١٩٩٩¹.

الاستثمار في قطاع المعادن:

بجانب النفط، بدأت الصين في الاستثمار في قطاع التعدين، لا سيما في الذهب والكروم، حيث عقدت عدة اتفاقيات مع الحكومة السودانية للتقيب والاستخراج².

دعم القطاع الزراعي:

في إطار التعاون التنموي، قدمت الصين مساعدات فنية لتحسين الإنتاج الزراعي من خلال إرسال خبراء، وتوفير آليات زراعية، خاصة في مشاريع الأقطان والحبوب³.

التمويل الصيني:

قدمت الصين قروضاً ميسرة وتمويلات ضخمة للمشاريع التنموية، لكنها غالباً ما كانت مشروطة باستخدام الشركات والعمالة الصينية، ما أثار بعض الانتقادات المحلية بشأن محدودية الأثر المباشر على فرص العمل للسودانيين⁴.

ثانياً: التعاون في مجال البنية التحتية

أولت الصين اهتماماً خاصاً بمشاريع البنية التحتية في السودان، لما لها من دور في دعم الاستقرار وتعزيز العلاقات طويلة الأجل:

مشروع خط أنابيب النفط:

أنشأت الصين خط أنابيب يمتد لأكثر من ١٥٠٠ كيلومتر من الحقول النفطية إلى ميناء بورتسودان، ما شكّل نقلة استراتيجية في تصدير النفط السوداني¹.

سد مروحي:

يعد من أكبر مشروعات الطاقة الكهرومائية في السودان، بتمويل وتنفيذ صيني، وقد أسهم في تعزيز إنتاج الكهرباء وتوفير فرص ري إضافية للمشاريع الزراعية².

1. موسى، هاشم. (٢٠١٧). البعد السياسي والاقتصادي للعلاقات السودانية الصينية. مجلة العلوم السياسية، جامعة النيلين، العدد ١٠.
2. الكمالي، سامي. (٢٠٢٠). تحليل العلاقات الصينية - الأفريقية: السودان نموذجاً. مجلة دراسات الشرق الأوسط، جامعة القاهرة.
3. مركز الدراسات الإستراتيجية السوداني. (٢٠١٣). الاستثمارات الصينية في السودان: الفرص والتحديات. سلسلة أوراق سياسات، الخرطوم.

Power, M., Mohan, G., & Tan-Mullins, M. (2012). China's Resource Diplomacy in Africa: Powering Development? Palgrave Macmillan 4
Alden, C. (2007). China in Africa. Zed Books 1

جسر الصداقة (بورتسودان):

تم إنشاؤه بتمويل صيني، ويُعتبر رمزاً للعلاقات الثنائية، ويسهم في تحسين الحركة التجارية والملاحية في المنطقة الشرقية³.

مشاريع أخرى:

شملت التعاونات الصينية مجالات النقل، الطرق، الجسور، والإسكان، مثل تنفيذ أجزاء من مشروع طريق الإنقاذ الغربي.

ثالثاً: التعاون السياسي والدبلوماسي

اتسمت السياسة الصينية تجاه السودان بثبات نسبي وبدعم واضح في المنصات الدولية، في إطار احترام مبدأ "عدم التدخل":

الدعم في مجلس الأمن الدولي:

استخدمت الصين حق النقض (الفيتو) لمنع أو تعديل قرارات دولية تتعلق بالسودان، خصوصاً أثناء أزمة دارفور، وهو ما اعتبره السودان موقفاً استراتيجياً ساهم في تخفيف الضغوط الدولية⁴.

تعزيز التنسيق السياسي:

شهدت العلاقات زيارات رفيعة المستوى بين الجانبين، وتوقيع اتفاقيات تعاون سياسي، كما دعمت الصين السودان في قضايا رفع العقوبات، وحاولت لعب دور الوسيط في بعض الأزمات الإقليمية¹.

الموقف من المحكمة الجنائية الدولية:

رفضت الصين مذكرة توقيف الرئيس عمر البشير، ما اعتُبر دعماً سياسياً مباشراً للحكومة السودانية في مواجهة الضغوط الغربية².

Power, M., Mohan, G., & Tan-Mullins, M. (2012). *China's Resource Diplomacy in Africa: Powering Development?* Palgrave Macmillan 2

حسن، عبد الرحيم. (٢٠١٨). الصين في أفريقيا: شريك تنموي أم قوة استعمارية جديدة؟ الخرطوم: المركز السوداني للبحوث والدراسات الاستراتيجية

Large, D. (2008). China and the Contradictions of "Non-interference" in Sudan. *Review of African Political Economy*, 35(115), 93–106.4

Shinn, D. H., & Eisenman, J. (2012). *China and Africa: A Century of Engagement*. University of Pennsylvania Press 1

Alden, C. (2007). *China in Africa*. Zed Books 2

رابعاً: التعاون العسكري والأمني:

رغم أن الصين تفضل إبقاء تعاونها العسكري بعيداً عن الأضواء، إلا أن الشراكة الأمنية مع السودان كانت حاضرة، وإن كانت مثاراً للجدل:

الدعم التسليحي:

قامت الصين بتوريد أسلحة وذخائر إلى السودان خلال فترات النزاع، خاصة في بداية الألفية، وهو ما أثار انتقادات من منظمات حقوق الإنسان، التي ربطت بين هذه الأسلحة والصراعات في دارفور ومناطق أخرى³.

برامج التدريب العسكري:

استقبلت الصين ضباطاً سودانيين للتدريب في مؤسساتها العسكرية، كما أرسلت خبراء للمساهمة في تطوير القدرات الدفاعية السودانية⁴.

الانتقادات الدولية:

وُجّهت اتهامات للصين بانتهاك الحظر الدولي على السلاح في دارفور، رغم نفيها المتكرر لهذه المزاعم، وهو ما ألقى بظلاله على صورتها الدولية.

المبحث الرابع: التحولات في الدور الصيني في السودان

شهد الدور الصيني في السودان تغيراً جذرياً بعد عام ٢٠١١، إذ تراجع بشكل ملحوظ من حيث حجم الاستثمارات، ومستوى الانخراط السياسي والاقتصادي. ويعكس هذا التحول مزيجاً من العوامل الداخلية في السودان، والمتغيرات الإقليمية والدولية، إضافة إلى إعادة توجيه الاستراتيجية الصينية في أفريقيا¹.

أولاً: التراجع الكمي في الاستثمارات:

حسن، عبد الرحيم. (٢٠١٨). الصين في أفريقيا: شريك تنموي أم قوة استعمارية جديدة؟ الخرطوم: المركز السوداني للبحوث والدراسات الاستراتيجية

4موسى، هاشم. (٢٠١٧). البعد السياسي والاقتصادي للعلاقات السودانية الصينية. مجلة العلوم السياسية، جامعة النيلين، العدد ١٠

Shinn, D. H., & Eisenman, J. (2012). China and Africa: A Century of Engagement. University of Pennsylvania Press 1

تشير البيانات إلى انخفاض حاد في الاستثمارات الصينية المباشرة في السودان، من أكثر من ٦ مليارات دولار خلال العقد الأول من الألفية الجديدة، إلى حوالي ١٤٣ مليون دولار فقط بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٨.

ويُعد هذا الانخفاض مؤشراً واضحاً على تراجع الأولوية التي كانت تحظى بها السودان ضمن الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا.²

ثانياً: أسباب التراجع في الدور الصيني:

١. فقدان السيطرة على الموارد النفطية:

شكل النفط حجر الزاوية في العلاقة بين السودان والصين خلال العقد السابقين. لكن بانفصال جنوب السودان في يوليو ٢٠١١، خسر السودان نحو ٨٠% من احتياطاته وإنتاجه النفطي، مما أدى إلى تراجع جاذبيته الاقتصادية بالنسبة للصين. على الرغم من محاولة الصين البقاء كلاعب في كل من السودان وجنوب السودان، فإن النزاعات الحدودية بين البلدين وعدم الاستقرار في الجنوب أثرا سلباً على مصالحها³.

٢. التدهور السياسي والأمني الداخلي:

شهد السودان خلال العقد الأخير سلسلة من الاضطرابات السياسية، من بينها الاحتجاجات الشعبية في ٢٠١٣، وانهيار نظام البشير في ٢٠١٩، والانقلابات المتكررة، وصولاً إلى النزاع المسلح بين الجيش والدعم السريع في ٢٠٢٣. أدت هذه الأوضاع إلى خلق بيئة غير آمنة للاستثمار، ودفعت الشركات الصينية إلى تقليص وجودها أو تأجيل مشاريعها.

كما أدى تراجع الثقة في استقرار السودان إلى انخفاض تدفقات التمويل الصيني.

٣. دخول قوى إقليمية جديدة على الساحة السودانية:

2 مركز الدراسات الإستراتيجية السوداني. (٢٠١٣). الاستثمارات الصينية في السودان: الفرص والتحديات. سلسلة أوراق سياسات، الخرطوم
Power, M., Mohan, G., & Tan-Mullins, M. (2012). China's Resource Diplomacy in Africa: Powering Development? Palgrave Macmillan 3

بدأت دول مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية تلعب دورًا اقتصاديًا متزايدًا في السودان، خاصة في قطاعات الزراعة والموانئ والتعدين. تسعى هذه الدول إلى تعزيز نفوذها الاستراتيجي على البحر الأحمر، وهو ما جعل السودان ساحة تنافس إقليمي جديد.

هذا التحول الإقليمي دفع الصين إلى إعادة تقييم حجم تدخلها، لا سيما في ظل رغبتها في تجنب التورط في صراعات النفوذ.

٤. إعادة توجيه الاستراتيجية الصينية عالميًا:

في إطار مبادرة "الحزام والطريق"، بدأت الصين في تنويع شركائها خارج أفريقيا، خاصة في آسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية، والبحر الكاريبي. كما أولت الصين اهتمامًا أكبر بدول أفريقية مستقرة نسبيًا، مثل إثيوبيا وكينيا، مما قلل من مركزية السودان في استراتيجيتها القارية¹.

ثالثًا: التحول من الاستثمار إلى الحضور الدبلوماسي الحذر:

لم يختفِ الدور الصيني كليًا، بل تحول من استثمار ضخم إلى حضور دبلوماسي حذر، مع التركيز على مراقبة الأوضاع، والمساهمة في جهود الوساطة أحيانًا. ظلت بكين ملتزمة بمبدأ "عدم التدخل"، لكنها خففت من حماسها للتورط في تمويلات ضخمة أو مشاريع طويلة الأمد في ظل البيئة غير المستقرة¹. كما أعادت الصين ترتيب أولوياتها، لتصب تركيزها على حماية الاستثمارات القائمة بدلًا من التوسع في استثمارات جديدة.

حسن، عبد الرحيم. (٢٠١٨). الصين في أفريقيا: شريك تنموي أم قوة استعمارية جديدة؟ الخرطوم: المركز السوداني للبحوث والدراسات

1 الاستراتيجية

ابوزيد، محمد. (٢٠١٤). العلاقات السودانية - الصينية: الواقع والآفاق. مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٨، مركز الأهرام للدراسات السياسية

1والاستراتيجية

رابعاً: استمرار الروابط الاستراتيجية - ولكن بشروط:

على الرغم من التراجع، لم تُنه الصين علاقتها بالسودان، بل حافظت على مستوى معين من التعاون، خاصة في مجالات مثل:

التدريب التقني.

التبادل التجاري (وإن كان منخفضاً).

التعاون في المنتديات الإفريقية الصينية².

ومع ذلك، باتت الصين تُقيد دعمها بالاعتبارات الأمنية والربحية، وتتجنب الانخراط في سياقات عالية المخاطر أو غير محسوبة العواقب.

المبحث الخامس: تقييم العلاقة الصينية - السودانية

تُعد العلاقة بين السودان والصين واحدة من أبرز نماذج التعاون بين الدول النامية والقوى الصاعدة في العقود الأخيرة، حيث جمعت بين المصالح الاقتصادية والسياسية، دون ارتباط مباشر بالشروط الغربية التقليدية المرتبطة بالحكم الرشيد والديمقراطية¹.

وفي هذا المبحث نقيم العلاقة من خلال استعراض الجوانب الإيجابية والسلبية التي أثرت على السودان، على المستويين الداخلي والخارجي.

أولاً: الإيجابيات:

١. تحسين البنية التحتية:

ساهمت الصين بشكل كبير في تمويل وتنفيذ مشاريع ضخمة للبنية التحتية في السودان، مثل:

سد مروى لتوليد الكهرباء.

شبكة الطرق القومية.

خط أنابيب النفط.

Taylor, I. (2011). The Forum on China–Africa Cooperation (FOCAC). Routledge 2
_ Large, D. (2008). China and the Contradictions of “Non-interference” in Sudan. 1

مشروعات إسكانية وجسور حضرية².

أدى ذلك إلى تحسين نسبي في الخدمات الأساسية وربط المناطق النائية بالمراكز الحضرية، وهو ما كان له أثر إيجابي على التنمية المحلية.

٢. دعم الاستقرار الاقتصادي في بعض المراحل:

في ظل العقوبات الغربية، شكلت الاستثمارات الصينية - خاصة في قطاع النفط - مصدرًا حيويًا للعملة الصعبة، وساعدت على استقرار الاقتصاد السوداني نسبيًا خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١٠)³. كما قدمت الصين قروضًا وتمويلات ساعدت الحكومة السودانية في الإيفاء ببعض التزاماتها التنموية.

٣. الدعم السياسي والدبلوماسي:

دعمت الصين السودان في مجلس الأمن الدولي، خاصة خلال أزمة دارفور، حيث عارضت فرض عقوبات مشددة واستخدمت حق النقض (الفيتو) ضد مشاريع قرارات كانت ستؤدي إلى عزلة أشد على السودان.

كما رفضت الصين الاعتراف بشرعية أوامر التوقيف الدولية الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بحق الرئيس السابق عمر البشير، مما وفر غطاءً سياسيًا مهمًا للحكومة السودانية آنذاك¹.

ثانيًا: السلبيات:

١. ارتفاع المديونية الخارجية:

اعتمد السودان في تمويل العديد من مشاريعه على قروض صينية ميسرة لكنها كبيرة الحجم، ما ساهم في زيادة الدين العام الخارجي.

بعض هذه القروض كانت بشروط غامضة، ولم يُعلن عنها بشكل واضح، مما خلق أعباء مالية طويلة الأجل، خصوصًا في ظل تراجع عائدات النفط بعد الانفصال².

٢. ضعف الشفافية والمساءلة في العقود:

تم توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية دون رقابة برلمانية أو إعلامية كافية، وسط غياب شبه تام للشفافية.

كما أن العقود غالبًا ما كانت تصب في مصلحة الشركات الصينية، من حيث:

2موسى، هاشم. (٢٠١٧). البعد السياسي والاقتصادي للعلاقات السودانية الصينية. مجلة العلوم السياسية، جامعة النيلين، العدد 3مركز الدراسات الإستراتيجية السوداني. (٢٠١٣). الاستثمارات الصينية في السودان: الفرص والتحديات. سلسلة أوراق سياسات، الخرطوم 1.الكماي، سامي. (٢٠٢٠). تحليل العلاقات الصينية - الأفريقية: السودان نموذجاً. مجلة دراسات الشرق الأوسط، جامعة القاهرة Alden, C. (2007). China in Africa. Zed Books 2

استخدام العمالة الصينية بدلاً من المحلية.

صعوبة نقل التكنولوجيا.

عدم الالتزام بحد أدنى من المحتوى المحلي في بعض المشروعات.

٣. تجاهل المعايير الديمقراطية وحقوق الإنسان:

اتسمت السياسة الصينية بمبدأ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية"، وهو ما أضعف الضغوط على الحكومة السودانية لتحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية.

يرى كثير من المراقبين أن هذا الموقف شجع السلطات السودانية على مواصلة سياساتها السلطوية، دون القلق من فقدان الدعم الدولي، كما حدث مع الحكومات الغربية¹.

ثالثاً: التوازن العام للعلاقة:

يمكن القول إن العلاقة بين الصين والسودان كانت مفيدة اقتصادياً على المدى القصير، خاصة خلال فترة الحصار الدولي، لكنها خلقت تبعية مالية وهيكلية طويلة الأمد.

كما أن غياب الضغوط من أجل الإصلاح السياسي، وإن كان ملائماً للحكومات في حينه، إلا أنه ساهم في تأخير التحول الديمقراطي، وفوّت على السودان فرصاً لبناء مؤسسات حكم أكثر شفافية وكفاءة².

الخاتمة

تتناول هذه الدراسة بالتحليل والتقييم طبيعة العلاقات الصينية - السودانية، باعتبارها نموذجاً معاصراً لشكل جديد من الشراكات بين دول الجنوب والدول الصاعدة، خارج الإطار التقليدي للهيمنة الغربية أو المعايير السياسية المشروطة.

وقد اتضح أن العلاقة بين السودان والصين قد تطورت عبر مراحل متعددة، بدأت من التعاون الرمزي والدبلوماسي في ستينيات القرن العشرين، لتبلغ ذروتها خلال العقد الماضي من خلال الاستثمارات الواسعة في قطاعي النفط والبنية التحتية، ثم شهدت تراجعاً واضحاً بعد عام ٢٠١١، على خلفية انفصال جنوب السودان وتدهور الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد.

ابو زيد، محمد. (٢٠١٤). العلاقات السودانية - الصينية: الواقع والآفاق. مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٨، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

Shinn, D. H., & Eisenman, J. (2012). China and Africa: A Century of Engagement. University of Pennsylvania Press 2

أظهرت الدراسة أن الصين مثّلت شريكاً استراتيجياً مهماً للسودان، خاصة في أوقات العزلة الدولية، وساهمت في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية والبنية التحتية، دون أن ترتبط هذه المساعدات بشروط سياسية أو ضغوط ديمقراطية. إلا أن هذا النموذج كشف في الوقت ذاته عن عدد من الإشكاليات، أبرزها: اختلال التوازن في العلاقة، غياب الشفافية، ارتفاع المديونية، والتقصير في بناء القدرات المحلية أو دعم التنمية المستدامة.

لقد تبين أن مبدأ "المنفعة المتبادلة" الذي تتبناه الصين، رغم ما يحمله من فرص، قد يُفضي إلى تبعية غير مباشرة إذا لم يقترن بسياسات وطنية رشيدة، قادرة على تأمين مصالح الدولة واستثمار الموارد بشكل فعال. كما أن تراجع الدور الصيني خلال العقد الأخير أثبت إن الاعتماد على شريك واحد - مهما بلغت قوته - لا يمكن أن يشكل قاعدة مستقرة لتنمية شاملة أو لعلاقات دولية متوازنة.

وبناءً عليه، تؤكد هذه الدراسة أن السودان مطالب في المرحلة المقبلة بإعادة صياغة سياساته الخارجية والاقتصادية بما يضمن تنويع الشراكات، وتحقيق أقصى فائدة من التعاون مع مختلف الأطراف، دون الوقوع في فخ الارتهان أو التبعية لأي جهة، مع ضرورة تفعيل الرقابة الداخلية، وتعزيز الحكم الرشيد، وتنمية القدرات الوطنية كمرتكزات لأي شراكة ناجحة ومستدامة.

أهم النتائج والتوصيات:

يمكن القول إن خلاصة تحليل المباحث السابقة، تمكنا من رصد أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة بشأن طبيعة وأبعاد العلاقة الصينية - السودانية، ثم تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير هذه العلاقة مستقبلاً بما يحقق مصلحة السودان الوطنية.

أولاً: النتائج:

- العلاقة الصينية - السودانية قائمة على مصالح متبادلة ولكن غير متوازنة.
- رغم أن الشراكة بين الطرفين قامت على تبادل المصالح، فإن الصين كانت الطرف الأقوى اقتصادياً وتقنياً، مما جعل العلاقة تميل في كثير من الأحيان لصالحها، خصوصاً في شروط العقود والمشروعات الكبرى.
- اتضح أن الصين تسعى لتعظيم مكاسبها الاستراتيجية والاقتصادية في السودان دون أن تلزم نفسها بمسؤوليات تنموية طويلة الأجل أو شروط تتعلق بالحكم الرشيد.
- الصين لعبت دوراً رئيسياً في تطوير البنية التحتية، لكنها لم تسهم بفعالية في تعزيز التنمية الشاملة

- أنجزت الصين مشاريع ضخمة في مجالات الطاقة والنقل والإسكان، لكن أثر هذه المشاريع على التنمية المستدامة كان محدودًا بسبب:
- ضعف نقل التكنولوجيا.
- عدم إشراك الكفاءات المحلية.
- غياب آليات تعظيم العائدات الوطنية.
- تراجع الدور الصيني يكشف هشاشة الاعتماد المفرط على شريك واحد
- أظهر تراجع الاستثمارات الصينية بعد عام ٢٠١١ مدى تأثر الاقتصاد السوداني بتقلب مواقف الشريك الرئيسي.
- وقد كشف ذلك عن غياب استراتيجية وطنية واضحة لتنويع الشراكات الخارجية، والاعتماد المفرط على الصين كمصدر رئيسي للتمويل والتنمية.
- مبدأ "عدم التدخل" خدم الحكومات أكثر من خدمة المواطنين
- استفادت الحكومات المتعاقبة من غياب الشروط السياسية في العلاقة مع الصين، لكن ذلك جرى على حساب الدفع باتجاه تحسين الحكم الديمقراطي، وتعزيز الشفافية والمساءلة.

ثانيًا: التوصيات:

- تنويع الشركاء الدوليين
- يجب ألا يقتصر السودان في علاقاته الاقتصادية والسياسية على الصين فقط، بل عليه الانفتاح على شركاء آخرين من مختلف القارات (مثل الاتحاد الأوروبي، دول الخليج، تركيا، والولايات المتحدة)، بهدف خلق توازن استراتيجي وتقليل التبعية لأي طرف واحد.
- تحسين شروط التفاوض مع الصين
- ينبغي على السودان تطوير أدواته التفاوضية، لضمان تحقيق مصالحه في أي اتفاق مستقبلي مع الصين، خصوصًا ما يتعلق بـ:
- تحديد نسب العمالة المحلية.
- ضمان الشفافية في العقود.
- إدخال شروط لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات الوطنية.
- الاستفادة من التجربة الصينية في التنمية دون الارتهاق لها.
- من المفيد أن يستفيد السودان من تجربة الصين في مجالات مثل التخطيط الاستراتيجي، بناء البنية التحتية، وتحقيق النمو الصناعي.

- لكن دون أن يتحول ذلك إلى تبعية سياسية أو اقتصادية، مع ضرورة مراعاة الفروق بين السياق الصيني والسوداني من حيث البنية السياسية والمؤسسية.
- تعزيز القدرات الذاتية وبناء اقتصاد مستقل.
- يجب أن تكون التنمية الوطنية قائمة أولاً على تمكين الكفاءات السودانية، وتطوير التعليم والبحث العلمي، ودعم القطاع الخاص المحلي.
- الاعتماد على الخارج ينبغي أن يكون مكملاً للجهود الوطنية، لا بديلاً عنها.
- ربط الاستثمارات بالمساءلة والمصلحة الوطنية.
- يجب أن تخضع الاستثمارات الأجنبية، سواء من الصين أو غيرها، لرقابة مؤسسية فعالة من خلال:
 - رقابة برلمانية.
 - دور حقيقي للمجتمع المدني.
 - اعتماد نظم واضحة لتقييم الجدوى والمحاسبة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- ١_ أبو زيد، محمد. (٢٠١٤). العلاقات السودانية - الصينية: الواقع والآفاق. مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٨، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- ٢_ حسن، عبد الرحيم. (٢٠١٨). الصين في أفريقيا: شريك تنموي أم قوة استعمارية جديدة؟ الخرطوم: المركز السوداني للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
- ٣_ الكمالي، سامي. (٢٠٢٠). تحليل العلاقات الصينية - الأفريقية: السودان نموذجاً. مجلة دراسات الشرق الأوسط، جامعة القاهرة.
- ٤_ موسى، هاشم. (٢٠١٧). البعد السياسي والاقتصادي للعلاقات السودانية الصينية. مجلة العلوم السياسية، جامعة النيلين، العدد ١٠.
- ٥_ مركز الدراسات الإستراتيجية السوداني. (٢٠١٣). الاستثمارات الصينية في السودان: الفرص والتحديات. سلسلة أوراق سياسات، الخرطوم.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 6_ Large, D. (2008). *China and the Contradictions of “Non-interference” in Sudan*. *Review of African Political Economy*, 35(115), 93–106.
- 7_ Taylor, I. (2011). *The Forum on China–Africa Cooperation (FOCAC)*. Routledge.
- 8_ Alden, C. (2007). *China in Africa*. Zed Books.
- 9_ Shinn, D. H., & Eisenman, J. (2012). *China and Africa: A Century of Engagement*. University of Pennsylvania Press.
- 10_ Power, M., Mohan, G., & Tan–Mullins, M. (2012). *China’s Resource Diplomacy in Africa: Powering Development?* Palgrave Macmillan.